

الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية السادسة للبنك عام ٢٠١١م

المرفقات: ١

قرار الهيئة الشرعية رقم (٩١هـ)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الرابع والثلاثين بعد الأربعمئة، المنعقد يوم الثلاثاء ٢٥/٥/١٤٣٣هـ الموافق ١٧/٤/٢٠١٢م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطلعت على مسودة "بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية السادسة للبنك عام ٢٠١١م" الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولة والمناقشة، وإجراء التعديلات اللازمة قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وفق الله الجميع لهده، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ. د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)



عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)



د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً)



أ. د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)



د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)



د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)



بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العمومية السادسة

لبنك البلاد

المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٥/٥/١٤٣٣ هـ الموافق ١٧/٤/٢٠١٢ م

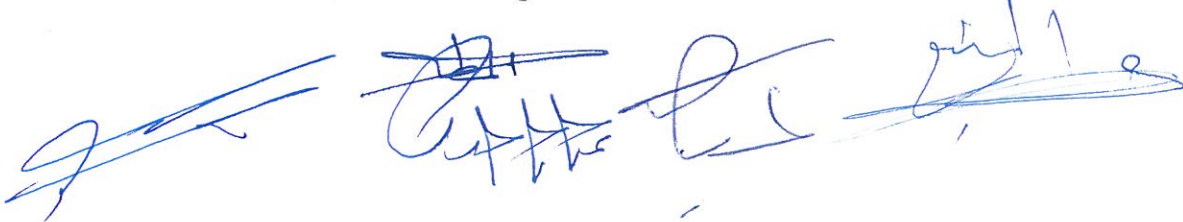
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد اطلعت الهيئة الشرعية لبنك البلاد على القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد وشركة البلاد الاستثمارية وشركة البلاد العقارية للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١١ م الموافق ٠٦/٢/١٤٣٣ هـ، وعلى تقرير مراجعي الحسابات، كما اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وحيث إن من مسؤوليات الهيئة الشرعية إصدار القرارات والتأكد من سلامة التنفيذ فإن الهيئة بعد الدراسة والنظر توضح لجمعيتكم الموقرة ما يأتي:

أولاً: الأداء الشرعي:

اجتمعت الهيئة الشرعية لبنك البلاد في العام ٢٠١١ م ستة اجتماعات ناقشت فيها العديد من الموضوعات المتعلقة بأعمال البنك، كما اجتمعت اللجنة التحضيرية للهيئة الشرعية ثلاثة وعشرين اجتماعاً، وقد أظهرت تقارير الرقابة الشرعية التزام البنك في معاملاته بقرارات الهيئة الشرعية، إلا أن هناك ثلاثين ملحوظة رقابية في عام ٢٠١١ م تم تصحيحها بناء على قرارات الهيئة الشرعية وتوجيهاتها ما عدا ثلاث ملحوظات ما زال النظر فيه جارياً، وهذه الملحوظات لا تؤثر على مسار البنك والتزامه بتوجيهات الهيئة، علماً بأن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق إدارة البنك.



ثانيًا: الزكاة:

دفع البنك لمصلحة الزكاة تسعة ملايين ريال زكاة عن العام ٢٠١١م بناء على تقدير المستشار الزكوي، ولم يتسلم البنك حتى الآن الربط بالموافقة من قبل مصلحة الزكاة والدخل. وقد توصلت الهيئة الشرعية بعد دراسة القوائم المالية الموحدة إلى أن مقدار الزكاة الواجب شرعًا هو أربعة وخمسون مليون ريال، وبناء على ذلك فإن الزكاة الشرعية الواجبة لم تخرج كاملة ويجب على البنك إخراج المتبقي من الزكاة وهو خمسة وأربعون مليون ريال، أي خمس عشرة هائلة عن كل سهم، وبذلك تبرأ ذمة البنك من زكاة العام ٢٠١١م.

ثالثًا: التطهير:

قام البنك استجابة لقرارات الهيئة الشرعية، بالتخلص من مبالغ التطهير حسب قرارات الهيئة الشرعية والبالغ قرابة ستمائة ألف ريال وقد تم صرفها إلى الجمعيات الخيرية. والهيئة الشرعية تشكر القائمين على البنك لالتزامهم بقرارات الهيئة وتوجيهاتها، وتسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، ويجعلنا من المتعاونين على البر والتقوى. والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.